المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٥

بروتوكول «الكويز».. وتفعيله الجاد بعد هوجة التشكيك فيه

أعتقد بعد كل ما اثير من تساؤلات واستفسارات من نواب مجلسى الشعب والشورى ومن بعض الاتجاهات السياسية والحزبية، وما تردد من شائعات وتشكيك من البعض حول بروتوكول «الكويز» قد تبدد تماما فى اطار من الوضوح والشفافية والمصارحة والمكاشفة، واستطاع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة بكل جدارة واقتدار ان يضع النقاط فوق الحروف، والرد على كل ما اثير من تساؤلات وتشكيك، وازال بكلماته الواثقة اللغط والقيل والقال واعلن الحقائق الكاملة فى البرتوكول دون مواراة او غموض، عن سبب توقيع البرتوكول فى هذا الوقت، وعما اذا كانت الدراسات تشير الى مؤشرات واقعية أم ان هناك تفاؤلا غير محسوب؟ وهل البروتوكول يفرض التزامات على مصر، ومن هو المستفيد الاول من البروتوكول هل هى امريكا ام مصر أم اسرائيل؟

واكد المهندس رشيد محمد رشيد ان البروتوكول لا يتضمن اية بنود سرية، وانه غير محدد المدة، وانه يعطى ميزة ضخمة للصناعة المصرية، كما انه الحل الامثل والسريع لصادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة بنظام الحصص مع امريكا التى تتوقف مع بداية عام ٢٠٠٥ بحكم اتفاقية الجات.

ونفى الوزير جميع المخاوف السياسية، مؤكدا انها غير حقيقية، وان مصر لن تتنازل عن دورها فى حل المشكلة الفلسطينية وقال ان المناطق الصناعية المؤهلة، هى مناطق صناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافى وتوافق عليها الحكومة الامريكية وتتعهد الحكومة الامريكية بمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد لمختلف المنتجات المصنعة بها وذلك وفقا للقانون الامريكى رقم ٦٩٥٥ لعام ١٩٩٦. وتتمثل هذه المعاملة التفضيلية فى حرية النفاذ الفورى لجميع المنتجات المصنعة بهذه المناطق الى السوق الامريكية دون تعريفة جمركية، او حصص كمية او غيرها من القيود مادامت هذه المنتجات تراعى قواعد المنشأ وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الاسرائيلية، ولا تلتزم مصر فى المقابل بمنح مزايا تفضيلية للمنتجات الامريكية للنفاذ للسوق المصرية.

وتنص قواعد المنشأ على ان ٣٥٪ من قيمة المنتج يجب ان يتم تصنيعها محليا على ان تتضمن ٧ ,١١٪ مدخلات إسرائيلية وقد وضع البروتوكول قواعد مرنة بحيث لا يتم مراجعة نسبة المكون الاسرائيلى فى كل رسالة يقوم المصنع بتصديرها الى السوق الامريكية، وذلك بشرط ان يكون اجمالى صادرات هذا المصنع كل ربع سنة مستوفى النسبة المشار اليها. ولا يوجد فى البروتوكول اى التزامات بنى مساهمة اسرائيلية فى رأس المال.

واكد الوزير ان جميع المنتجات المصنعة فى المناطق المؤهلة مستفيدة ومنها على سبيل المثال: الاثاث والسلع الهندسية والجلود والمنتجات الكيماوية والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها بالمناطق الصناعية المؤهلة سواء كانت مصانع قطاع الاعمال العام او الخاص، وسواء كانت صغيرة او متوسطة او كبيرة الحجم، والاستفادة من هذا البروتوكول امر اختيارى لاى من المصانع الواقعة داخل المناطق الصناعية المؤهلة، بمعنى ان امام هذه المصانع حرية الاختيار بين التصدير فى اطار الكويز او خارج هذا الاطار.

ويلتزم الجانب الامريكى بالسماح المنتجات المصرية التى تستوفى شروط قواعد المنشأ المتفق عليها بالنفاذ للسوق الامريكية بدون تعريفة جمركية او اية قيود جمركية وهذا الالتزام غير محدد المدة. ولا يقدم الجانب المصرى اية التزامات فى المقابل، ولا يترتب عليه اى تعديل فى اراضى الدولة او فى حقوق السيادة. ولا يحمل خزانة الدولة اية نفقات غير واردة بالموازنة. كما انه لا يستحدث اى جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية.

وقال وزير التجارة الخارجية ان فائدة هذا البروتوكول ترجع الى ان نظام الحصص كان مقصورا على بعض منتجات النسيج والملابس الجاهزة. بينما انه فى ظل هذا الاتفاق فان جميع هذه المنتجات سوف تنعم بدخول السوق الامريكية بدون حصص او رسوم جمركية، وعلى الرغم من ان هذا البروتوكول يتيح فرصة للنفاذ لاكبر سوق فى العالم فان اغتنامها يستلزم وضع الاليات التى تضمن كفاءة وفاعلية تنفيذ ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

واكد وزير التجارة الخارجية ان كثيرا من الدول والمستثمرين الاجانب يبحثون عن مناطق تتمتع بميزة النفاذ الى السوق الامريكية، ولعل اكبر دليل على ذلك تقدم العديد من الشركات الهندية والتايوانية والتركية بطلبات للاستثمار فى المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر. واكد الوزير انه لم يكن هناك اى خيار امام مصر فى الاجل القصير سوى المناطق الصناعية المؤهلة، فخيار اتفاق التجارة الحرة بين مصر وامريكا مازال فى مرحلة التشاور، كما ان برتوكول الكويز يتيح للصادرات المصرية النفاذ الفورى الى السوق الامريكية دون اى التزامات من الجانب المصرى، بينما انه فى حالة بدء المفاوضات قريبا بشأن اتفاق التجارة الحرة فمن المتوقع ان تستمر تلك المفاوضات لمدة سنتين على الاقل، وان تتمتع المنتجات المصرية بحق النفاذ الحر بشكل تدريجى خلال ١٠ سنوات تقريبا فضلا عن ان اتفاق التجارة الحرة يلزم الجانب المصرى بفتح السوق المصرية امام المنتجات الامريكية، واتفاق الكويز يعد خطوة اولى للوصول لاتفاق التجارة الحرة مع امريكا، ولا يتعارض بروتوكول الكويز مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث ان قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بجميع اشكال الترتيبات التفضيلية وفقا للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات اوروجواى ١٩٩٤.

صفوت الشريف

رشيد محمد رشيد

واكد المهندس رشيد ان القول بأن هذا البروتوكول يعكس تغييرا فى مواقف مصر تجاه قضية الشرق الاوسط فيه قدر كبير من المغالطة، فقد تبنى كثيرون نفس المنطق لدى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وقد أوضحت التجربة ان مصر كانت وستظل دائما الداعم الاول للقضية الفلسطينية.

واشار الوزير الى ان توقيع هذا البروتوكول على الرغم من فوائده الاقتصادية، وانه قد يتعارض مع مشاعر ومواقف كل مصرى وهذه حقيقة لا يمكن ان ننكرها، فإن عدم التوقيع ستكون تكلفته مرتفعة على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة وعلى الصناعة ذاتها واخيرا على العمالة.

واننا نسعى لزيادة الاستثمارات فى مصر والتحدى الحقيقى هو زيادة فرص العمل الشباب ورفع القدرة التنافسية لمصر بأكملها من خلال التحول التدريجى الى السوق الحرة وزيادة الصادرات المصرية الخارج عن طريق الاندماج فى السوق العالمية.

والسؤال الآن بعد ان اصبح بروتوكول الكويز واقعا مصريا، هل بدأنا بالفعل فى إعداد مصانعنا ومنتجاتنا المنافسة العالمية سواء فى السوق الامريكية او السوق الاوروبية او حتى السوق المحلية؟.. نتمنى ان نكون بالفعل على مستوى هذه المسئولية الجادة والمؤثرة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية